في التنوير الإسلامي (١٩)

نَقْضُ كتاب



لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين

دكتور محمد عمارة





اسم السلسلة : في التنوير الإسلامي.
اسم الكتاب : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين
تأليف: دكتور / محمد عمارة.
تاريخ النشر : إبريل ١٩٩٨.
رقم الإيداع : ١٩٩٧/٥٨٧٤ .
الترقيم الدولي : I . S . B . N 977 - 14 - 0606 -X
الناشر : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
المركز الرئيسي : ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت : ٣٣٠٢٨٧ - ٣٣٠٢٨٩ / ٠١١
فاكس : ٣٣٠٢٩٦ / ٠١١
مركز التوزيع : ١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة .
ت : ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٠٢
فاكس : ٥٩٠٣٣٩٥ / ٠٢ **ص.ب.:** ٩٦ الفجالة
ادارة النشر : ٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - القاهرة
ت : ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٧٢٨٦٤ / ٠٢ **فاكس:** ٣٤٦٢٥٧٦ / ٠٢
ص.ب: ٢٠ إمبابة

تمهـــيد

كانت « العلمانية » ـ بما تعنيه من فصل الدين عن الدولة ـ بالنسبة للواقع العربى والإسلامى ـ وقبل أن يتبلور فى حياتنا الفكرية ، فى القرن التاسع عشر الميلادى ، تيار مجلة (المقتطف) (١٨٧٦ ـ ١٩٥٢م) وصحيفة (المقطم) (١٨٨٩ ـ ١٩٥٢م) ـ كانت « العلمانية » ، بالنسبة لنا ، قبل تبلور هذا التيار ، لاتعدو أن تكون نبتا أوروبيا خالصا وخاصا ، نسمع عنها ونقرأ حولها كما نسمع ونقرأ عن الأفكار التى لا علاقة لها بتاريخنا القديم أو واقعنا الحديث . . فهى قضية من قضايا الفكر الأوروبى ، خاصة به ، أثمرتها الملابسات الخاصة بواقع القرون الوسطى والمظلمة التى عاشها الأوروبيون تحت الهيمنة المستبدة للكنيسة الكاثوليكية . . لم ينبت لها نبت ، بل ولم توضع لها بذرة واحدة فى أرض العروبة والإسلام . .

أما بعد تبلور تيار (المقتطف) و (المقطم) ـ يعقوب صروف (١٨٥٢ ـ ١٩٢٧م) وفارس نمر (١٨٥٦ ـ ١٩٥١م) وشاهين مكاريوس (١٨٥٣ ـ ١٩١٠) ـ ومن نحا نحو هذا التيار فى هذه القضية ، من مثل شبلى شميل (١٨٦٠ ـ ١٩١٧م) ونقولا حداد (١٨٧٨ ـ ١٩٥٤م) وجرجى زيدان (١٨٦١ ـ ١٩١٤م) وفرح أنطون (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢م) وسلامة موسى (١٨٨٨ ـ ١٩٥٨م) ـ وذيوله المعاصرة . . أما بعد تبلور هذا التيار العلمانى ، فلقد ظلت «العلمانية» مجرد « خيار غير إسلامى » لنفر من غير المسلمين ،

أنشأه وبلوره وزكاه ـ لدى بعضهم ـ العداء المستكن للإسلام ، والإعجاب المفرط ، إلى درجة الانبهار والتقليد ، للحضارة الغربية ، ورد الفعل الحاد لمأساة التعصب الطائفى الذى لعب الاستعمار الدور الأول فى إشعال ناره بلبنان والشام سنة ١٨٦٠م . . إلى جانب الرفض المشروع والمبرر لبعض ممارسات الدولة العثمانية .

لقد ظلت « العلمانية » خاصية من خصائص هذا التيار ، بلورها فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وصحبها ، مع ذيوله ، إلى الربع الأول من القرن العشرين . . لم يشاركه فى القول بها ، فضلا عن الدعوة إليها مفكر مسلم . . إلى أن كان شهر إبريل سنة ١٩٢٥م عندما طلع علينا المرحوم الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ ـ ١٣٨٦هـ ـ ١٨٨٧ ـ ١٩٦٦م) بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) فكان أول كاتب مسلم يسعى إلى زرع «العلمانية» فى العقل الإسلامى ، وفى واقع المسلمين . . بل وإلى « عَلْمنة الإسلام » . .

ولقد كان أخطر ما فى هذه المحاولة ، الوحيدة والفريدة ، أنها قد جاءت فى « ثوب إسلامى » ، وتحت « رايات إسلامية » ، ومن عالم فاضل تخرج من الجامع الأزهر ، ويشغل منصب القاضى فى المحاكم الشرعية الإسلامية .

فبعد أن كانت « العلمانية » حلا أوروبيا خاصا لمشكل أوروبى خالص ، لا يدعو إليه ، فى واقعنا الفكرى ، سوى نفر من غير الإسلاميين غير المسلمين ، المقلدين لحضارة الغرب . . جاء الشيخ على عبد الرازق فتصور القضية ، فى الفكر الإسلامى وفى

واقع المسلمين ، القديم والحديث ، على النحو الذى كانت عليه فى المسيحية الكاثوليكية وفى واقعها الأوروبى ! . .

● فالإسلام ، عنده : دين لا سياسة . . ورسالة لا حكم . . وروحانية لا دولة . . وبلاغ مجرد عن التنفيذ ـ كما كانت المسيحية الأولى دعوة لـ « دعوا مالقيصر لقيصر وما لله لله » .

● والخلافة الإسلامية ، عنده : كانت « كهنوتا » . . خليفة مستبدا ، لا يُسْأَل عما يفعل ، لأنه يستمد سلطانه من الله ـ كما كان الحال مع تجربة الحكم « بالحق الإلهى » فى أوروبا المسيحية ، عندما ساد تحالف الكنيسة والأباطرة والملوك .

● ولذلك ، فلقد تصور الشيخ على عبد الرازق الحل عندنا ـ كما كان فى أوروبا الكاثوليكية ـ هو « العلمانية » ! . .

لقد صور الإسلام ، فى هذا الجانب : مسيحية . . وصور الخلافة الإسلامية ، تاريخيا : كهانة كنسية ، وحكما مستبدا بالحق الإلهى . . فكانت « العلمانية » عنده ، بسبب هذا التصور ، حلا إسلاميا لمشكل إسلامى ، بعد أن كانت ـ قبل كتابه (الإسلام وأصول الحكم) ـ حلا أوروبيا خاصا لمشكل أوروبى خالص ، لا يدعو إليه ، فى بلادنا ، سوى نفر قليل من غير المسلمين المقلدين للحضارة الغربية ! . .

* * *

وإذا كان من أبناء المرحوم الشيخ على عبد الرازق من يؤكد أن أباهم قد عدل ، أواخر حياته ، عن تصوره هذا ، وتراجع عن

دعواه هذه . . فرفض إعادة طبع كتابه . . وهَمّ بكتابة نقد ذاتى للأفكار المحورية التى تضمنها كتابه ، لكن الأجل وافاه قبل أن يتمه . . . إذا كان هذا هو أمر الشيخ ورجوعه عن « العلمانية » فإن كتابه الذى ادعى « علمنة الإسلام » لايزال شهيرا ، يحمل سحرا خاصا لدى قطاع مؤثر من المفكرين والمثقفين والقراء على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام . .

والذين عاشوا تلك الحقبة التى ظهر فيها كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ، وكذلك الذين درسوا الأحداث الفكرية لتلك الحقبة ، يعلمون أنه قد صدرت كتب ونشرت دراسات عديدة ، ردت على دعاوى الشيخ على عبد الرازق ، وفندت ما حواه كتابه من آراء . . وكل هؤلاء يعلمون أن على رأس هذه الردود يأتى كتاب الشيخ الفاضل والمجدد الإسلامى الإمام الأكبر محمد الخضر حسين (١٢٩٣ ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٨٧٦ ـ ١٩٥٨م) ، الذى حمل عنوان : « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » . .

وأمام هذه الحقيقة من حقائق تاريخنا الفكرى ، تبرز مفارقات وتساؤلات :

● فكم من الناس هم المفتونون بعلى عبد الرازق . . حتى ولو لم يقرأوا كتابه ؟! . .

● وكم من الناس قد سمع ويسمع بالخضر حسين ؟ . . فضلا عن كتابه الذى نقض به بناء كتاب على عبد الرازق ؟! . .

إن قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، تنحاز للعلمانية ـ دون أن تدرى خصوصية نشأتها الأوروبية ـ وهذه القطاعات تتصور

الإسلام علمانيا ـ دينا لا دولة ، ورسالة لا حكما ـ لأن الشيخ على عبد الرازق قد قال ذلك سنة ١٩٢٥ م . . دون أن تعرف أن هناك من نقض هذه المقولة وفند هذه الدعوى بمنطق وبراعة يشهدان للعقل العربى والمسلم بالأصالة والتفوق والإبداع . .

كذلك ، فإن هناك قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، يدينون على عبد الرازق ، دون أن يقرؤه ! . . وأخطر من ذلك تصورهم أن الرد عليه وعلى « العلمانية » هو « غثاؤهم الفكرى » الذى يعرض الإسلام : «كهانة» . . و«دولة دينية» . . و «حاكمية» تجرد الأمة من حقها فى أن تكون ـ حيال السياسة والدولة وتنظيم المجتمع وعمارة الكون ـ هى مصدر السلطات . . الأمر الذى يؤدى ـ شاءت تلك القطاعات « الإسلامية » أو لم تشأ ـ إلى أن يصبح هذا « الغثاء الفكرى » هو المرتكز الذى يبرر به العلمانيون «العلمانية» التى إليها يدعون وبها يبشرون ! . .

ومن سخريات حياتنا الفكرية أن هذه القطاعات « الإسلامية » لاتدرى أن كتاب على عبد الرازق قد نقضه وفنده علماء لم يسلكوا لذلك سبيل تجريد الأمة الإسلامية من حقها ـ بل واجبها ـ فى أن تكون مصدر السلطات ! .

ومن هنا جاء اعتقادنا الراسخ بأنه **لاشىء يسهم فى ترشيد الحركة الفكرية ، بفصائلها وتياراتها المختلفة ، مثل : الوعى بالمقولات موطن الخلاف** . . والإحاطة الواعية بمعالم الصراع الفكرى الخصب الذى دار حول هذه القضية الجوهرية من قضايا ديننا ودنيانا . . وتأمل وثائقها الفكرية التى جمعت حجج مختلف الأطراف والفرقاء . . ثم الانطلاق من ذلك ، وبعده ،

إلى الإبداع والإضافة ، مواكبة للجديد الذى يطرحه الواقع الذى نعيش فيه .

وتلك هى المهمة الفكرية التى أفردنا لها العديد من الكتب والدراسات والفصول .

● فبعد أن قدمنا للباحثين والقراء كتاب الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) . . وأحطنا بالمعركة التى أثارها . . ووضعنا بين يدى الحركة الفكرية وثائق تلك المعركة الكبرى . . ثم أضفنا إلى ذلك رد الشيخ الخضر عليه ـ فى كتابه الفذ : (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) ـ والذى نشرناه تحت عنوان (معركة الإسلام وأصول الحكم) . . هانحن نيسر لجمهور القراء التعريف بهذه المعركة الكبرى . . فنقدم :

١ ـ التعريف بالرجل . .

٢ ـ والتعريف بكتابه ـ (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

وذلك ، لنضع أمام العقل المسلم المعاصر سيرة عظيم من عظماء الجهاد الفكرى . . ومعالم مشرقة للمنطق الإسلامى المدافع عن حقيقة الإسلام .

بطاقة حياة

● ناضلت عن حق يحـــاول ذو هوى

تصـــويره للنـاس شـــيـــئـــا منكـــرا

● يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء!

محمد الخضر حسين

● هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب من صدر حياته أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولاتحزنوا ، وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون . »

محب الدين الخطيب

ليست هذه بالترجمة المستفيضة لحياة الشيخ الفاضل محمد الخضر حسين . . وإنما هى « بطاقة » تجتهد لتكثف هذه الحياة الخصبة فى سطور . . .

● فمن أسرة جزائرية « شريفة » ، يرتفع نسبها إلى الأمراء الأدارسة ، بالمغرب ، جاء والده . . ومن أسرة تونسية ، اشتهرت بالعلم والفضل والتقوى ـ هى أسرة عزوز ـ جاءت والدته . .

● وفى مدينة « نفطة » ، من أعمال « الجريد » بجنوب القطر التونسى ، ولد شيخنا فى ٢٦ رجب سنة ١٢٩٣ هـ ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٦ م . . وفى « نفطة » كانت نشأته الأولى ، التى تأثر

فيها بأبيه ، وبخاله السيد محمد المكى بن عزوز ، الذى كان من كبار العلماء ، وموضع احترام رجالات الدولة العثمانية يومئذ ، والذى قضى الشطر الأخير من حياته فى الآستانة ، تلبية لرغبة السلطان عبد الحميد (١٢٥٨ ـ ١٣٣٦ هـ ـ ١٨٤٢ ـ ١٩١٨م) .. وله مؤلفات علمية معروفة ، وترجمة فى بعض كتب التاريخ ..

وفى هذه النشأة الأولى ، « بنفطة » ، حفظ شيخنا القرآن الكريم ، وألَمّ بجانب من الأدب ، والعلوم العربية ، والشرعية ..

● وفى الثانية عشرة من عمره (سنة ١٣٠٥هـ ـ سنة ١٨٨٨م) .. انتقل مع أسرته إلى تونس العاصمة .. وبعد عامين (سنة ١٣٠٧هـ ـ ١٨٨٩م) التحق « بجامع الزيتونة » ، المناظر ، فى تونس والمغرب ، للجامع الأزهر الشريف ..

وفى الزيتونة تقدم الفتى فى تحصيل العلم ، وظهرت أمارات نبوغه فى علوم العربية وعلوم الشريعة ، وتجلى ذوقه الأدبى ، فى الإنشاء وفى التذوق ، حتى لقد طلبته الحكومة ليتولى بعض الخطط العلمية ، قبل إتمامه دراسته .. لكنه اعتذر عن عدم القبول لرغبة حكومة تونس الفرنسية ؟! .

● كانت رحلته الأولى ، خارج تونس ، إلى الشرق ـ ولما يزل طالبا ـ فزار طرابلس الغرب ، فى ليبيا ، سنة ١٣١٧هـ ـ سنة ١٨٩٩م ، فأقام بها أياما ، ثم عاد إلى تونس ، فلازم جامع الزيتونة .

● وفى سنة ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠٣ م نال شهادة العالمية ، وأصبح من علماء الزيتونة .. وفى نفس العام الذى تخرج فيه من جامع

الزيتونة أنشأ مجلة (السعادة العظمى) ، التى كانت رائدة المجلات العلمية والأدبية فى بلاد الشمال الأفريقى يومئذ .. فلفت الأنظار إلى قلمه ولسانه .. فلقد كان خطيبا ومحاضرا ، إلى جانب كونه أديبا وشاعرا وكاتبا ..

● وفى سنة ١٣٢٤هـ - ١٩٠٥م تولى قضاء مدينة بنزرت ومنطقتها ، إلى جانب التدريس والخطابة بجامعها الكبير ..

● وفى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٢٤هـ ٩ يونيو ١٩٠٦م **ألقى فى نادى قدماء خريجى المدرسة الصادقية محاضرة عن « الحرية فى الإسلام » ، فكشف بها عن موقف فكرى ذى مغزى فى بلد يستبد بحكمه المستعمرون الفرنسيون ؟!** .. ثم ما لبث أن استقال من قضاء بنزرت ، وعاد إلى تونس العاصمة ، مدرسا بالمدرسة الصادقية ، وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة بتونس يومئذ .. وكان ذلك فى سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨م .. وفى العام التالى لتدريسه بالصادقية (١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م) تطوع للتدريس بجامع الزيتونة .. ثم أحيلت إليه مهمة تنظيم خزائن الكتب الخاصة بهذه الجامعة .. وتم تعيينه ، رسميا ، مدرسا بجامع الزيتونة .

● وفى سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م اشترك فى تأسيس « الجمعية الزيتونية » .. ثم كلف بالخطابة فى « الخلدونية » ..

وفى ١١ شوال سنة ١٣٢٧هـ - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩م ألقى محاضرة فى نادى الجمعية الخلدونية عن « حياة اللغة العربية» ... وفى العام التالى (١٣٢٨هـ - ١٩١٠م) نظم قصيدة

يدعو فيها علماء جامع الزيتونة إلى العناية بتنشئة جيل من الكتاب والأدباء والدعاة .. فوضحت مقاصده من وراء الدعوة إلى إحياء قيم «الحرية» و«العروبة» وأدوات « الكتابة » و«الخطابة » فى وطن يخضع لاستعمار ينهب خيراته ويستبد بمقدراته ويمسخ هويته العربية الإسلامية ؟! ..

● ولما قامت الحرب الطرابلسية فى ٥ شوال سنة ١٣٢٩ هـ ٢٩ سبتمبر ١٩١١ م بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وزحفت الجيوش الإيطالية فاحتلت طرابلس وبنغازى ، وقف الشيخ الخضر بقلمه ولسانه ، ومن خلال مجلته (السعادة العظمى) يستنفر الأمة لتقاوم الغزو الإيطالى ، ويستنهض الدولة العثمانية استخلاص الحق من غاصبيه .. ومن بيانه فى ذلك قصيدة مطلعها :

ردوا على مجدنا الذكر الذى ذهبا

يكفى مضاجعنا نوم مضى حقبا !

● ثم سافر إلى الجزائر زائرا لأمهات مدنها ، ومحاضرا فيها ... وعاد إلى تونس يواصل دروسه بالزيتونة ، ونشاطه فى المحاضرات والخطابة والكتابة فى الإصلاح الإسلامى والنهضة العربية وإذكاء الروح الوطنية ..

● وفى هذه الفترة رفض رغبة الحكومة ضمه إلى سلك القضاء فى محكمة فرنسية ؟! ..

● وكان لابد من الصدام بين سعى الشيخ المناضل وبين سلطات الاستعمار الفرنسى فى تونس ، فوجهت هذه السلطات إليه فى سنة ١٣٢٩هـ - سنة ١٩١١ م تهمة « بث روح العداء

للغرب ، وبخاصة لسلطة الحماية الفرنسية فى تونس » . . فلما استشعر الشيخ الخطر على حياته ، غادر تونس إلى الآستانة ، بحجة الرغبة فى زيارة خاله السيد محمد المكى بن عزوز ، الذى كان يعيش هناك . . وكانت رحلته هذه إلى الآستانة ، عبر مصر ، فدمشق . . لكنه لم يلبث أن حن إلى وطنه تونس ، فعاد إليه ، عبر نابولى ، فى إيطاليا ، ونشر أخبار رحلته هذه . . وعينته الحكومة عضوا بإحدى لجان التاريخ التونسى . . لكن الجو الخانق الذى كان مفروضا على تونس من سلطات الاحتلال الفرنسى دعاه إلى الهجرة ثانية ، فقصد إلى دمشق . . وفى طريقة إليها مر بالقاهرة فلبث فيها مدة وجيزة تعرف فيها على كوكبة من العلماء الأعلام المناضلين فى سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامى ، منهم : الشيخ طاهر الجزائرى (١٢٦٨ ـ ١٣٣٨هـ ـ ١٨٥٢ ـ ١٩٢٠م) والسيد محمد رشيد رضا (١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ ـ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥ .) والسيد محب الدين الخطيب (١٣٠٣ ـ ١٣٨٩ هـ ١٨٨٦ ـ ١٩٦٩م) وأحمد تيمور باشا (١٢٨٨ ـ ١٣٤٨هـ ـ ١٨٧١ ـ ١٩٣٠م) . . وفى دمشق عين مدرسا للغة العربية فى المدرسة السلطانية سنة ١٣٣٠هـ سنة ١٩١٢م . . وخلال تلك الفترة سافر إلى القسطنطينية فوصلها يوم إعلان حرب البلقان « الروسية ـ العثمانية » ـ ذى القعدة سنة ١٣٣٠هـ ـ أكتوبر سنة ١٩١٢م . . ثم عاد إلى دمشق ، ومنها سافر ، بسكة حديد الحجاز ، إلى المدينة المنورة سنة ١٣٣١هـ ـ سنة ١٩١٣م . . ثم عاد إلى دمشق . .

ومن دمشق سافر إلى الآستانة ، ولقى وزير حربيتها أنور باشا (١٢٩٩ ـ ١٣٤٠هـ ـ ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢م) فاختاره محررا عربيا بالوزارة . . ولقد أتيحت له الفرصة ليلمس عوامل الفساد التى

تفتك بمقومات الدولة العثمانية ، فسجل ذلك شعرا فى قصيدته التى نظمها سنة ١٣٣٢هـ سنة ١٩١٤م ، والتى يقول فيها :

أدمى فؤادى أن أرى الـ   أقلام ترسف فى القيود

فهجرت قوما كنت فى   أنظارهم بيت القصيد

وحسبت هذا الشرق لم   يبرح على عهد الرشيد

فإذا المجال كأنه   من ضيقه خلق الوليد !

● وفى سنة ١٣٣٣هـ ـ ١٩١٥م أرسله أنور باشا إلى العاصمة الألمانية برلين فى مهمة رسمية ، فمكث بها تسعة أشهر ، اجتهد خلالها أن يتعلم اللغة الألمانية . . . وعندما تحدث إليه المدير الألمانى للقسم الشرقى بوزارة الخارجية الألمانية ، خلال صحبته بقطار ضواحى برلين ، عن قول ابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨هـ ١٣٢٢ ـ ١٤٠٦م) : إن العرب أبعد الناس عن السياسة . . رفض هذا التفسير العنصرى لكلام ابن خلدون ، ودافع عن العرب . . ونظم أبياتا قال فيها :

عذيرى من فتى أزرى بقومى   وفى الأهواء ما يلد الهذاء

سلوا التاريخ عن حكم تملت   رعاياه العدالة والإخاء

هو الفاروق لم يدرك مداه   أمير هز فى الدنيا لواء

ومن برلين عاد إلى الآستانة . . وما لبث أن ضاقت به ، فحن إلى دمشق ، وعاد إليها . .

● وفى دمشق اعتقله السفاح أحمد جمال باشا (١٢٨٩ ـ ١٣٤٠هـ ـ ١٨٧٢ ـ ١٩٢٢م) الحاكم العام فى سورية ، فى رمضان

سنة ١٣٣٤هـ يوليو سنة ١٩١٦م ، لعدة أشهر ، حتى أنقذه من السجن تدخل وزير الحربية العثمانى أنور باشا . . فغادر دمشق ، بعد الإفراج عنه ، إلى الآستانة ، فأوفده أنور باشا ، ثانية ، إلى برلين سنة ١٣٣٥هـ ـ سنة ١٩١٧م ، فالتقى فيها بزعماء الحركات الإسلامية هناك ، من مثل الشيخ عبد العزيز جاويش (١٢٩٣ ـ ١٣٤٧هـ ـ ١٨٧٦ ـ ١٩٢٩م) والدكتور عبد الحميد سعيد (١٢٩٩ ـ ١٣٥٩هـ ١٨٨٢ ـ ١٩٤٠م) والدكتور أحمد فؤاد (١٣٠٣ ـ ١٣٥٠هـ ـ ١٨٨٦ ـ ١٩٣١م) ، ثم عاد بعد فترة طويلة ، إلى الآستانة . . ومنها رجع إلى دمشق ، وإلى التدريس فى المدرسة السلطانية بقية سنة ١٣٣٥هـ ـ وسنة ١٣٣٦هـ ـ ١٩١٧م وسنة ١٩١٨م ـ فشرح لنجباء الطلاب كتاب ابن هشام (٧٠٨ ـ ٧٦١هـ ـ ١٣٠٩ ـ ١٣٦٠م) «مغنى اللبيب» فى علم العربية . . وهو الشرح الذى كان الأساس لبحثه فى « القياس وشروطه ومواقفه وأحكامه » . . وهو البحث الذى طوره ، فيما بعد ، كتابا نال به عضوية « هيئة كبار العلماء » بالجامع الأزهر . . وطبع سنة ١٣٥٣هـ سنة ١٩٣٤م .

● وفى سنة ١٣٣٧هـ ـ سنة ١٩١٨م سافر من دمشق إلى الآستانة ، وكانت الحرب العالمية الأولى فى نهايتها ، ومنها توجه إلى ألمانيا للمرة الثالثة ، فقضى بها سبعة أشهر . . وكانت نذر الزوال للدولة العثمانية تطل فى الأفق . . فعاد من ألمانيا إلى دمشق مباشرة ! . .

● وصادفت عودته إلى دمشق إقامة الحكم العربى بقيادة فيصل بن الحسين (١٣٠٠ ـ ١٣٥٢هـ ـ ١٨٨٣ ـ ١٩٣٣م) سنة ١٣٣٨هـ ـ سنة ١٩١٩م . . لكن الاحتلال الفرنسى عاجل هذا

الأمل العربى سنة ١٣٣٨هـ سنة ١٩٢٠م . . ففكر الشيخ ، الذى هاجر من تونس المحتلة بالفرنسيين ، فى العودة إليها بعد أن احتلوا دمشق أيضا ! . . لكنه رحل إلى القاهرة وألقى بها عصا ترحاله الذى استمر عشر سنوات ، فاستوطن القاهرة سنة ١٣٣٩هـ سنة ١٩٢١م .

● **وفى القاهرة أعانه الاستقرار على الإنتاج العلمى المنظم ، والنشاط الإصلاحى الدائم ، فوضحت معالم نهجه فى التجديد والإصلاح ، وتكونت من حوله حلقات الطلاب والمريدين ، وأخذت تأثيرات علمه وإصلاحه تلفت إليه أنظار العلماء وطلاب الإصلاح . .**

ففى سنة ١٣٤٠هـ سنة ١٩٢٢هـ ألف رسالته « الخيال فى الشعر العربى » . . واشتغل عدة سنوات فى التحقيق لكتب التراث بالقسم الأدبى فى دار الكتب المصرية . . . وتجنس بالجنسية المصرية . . ثم تقدم إلى امتحان العالمية بالجامع الأزهر ، فحصل عليها بجدارة ، وأصبح واحدا من علماء الأزهر الشريف . .

● ولم يكن التجنس بالجنسية المصرية ، ولا الانخراط فى «هيئة كبار العلماء» ، والاشتغال بالبحث والتحقيق . . لم يكن فى ذلك ما يعوق الشيخ الخضر عن مواصلة النهوض بمسئولياته وواجباته كعالم مسلم ومجاهد عربى . . وأيضا رعاية حقوق وطنه الأصلى تونس ، وأشقائه الرازحين ، بالمغرب ، تحت نير الاستعمار الفرنسى . . **فنهض الشيخ فى سنة ١٣٤٢هـ سنة ١٩٢٤م بتأسيس (جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية)**

لتكتيل وتحريك جهود أبنائها فى خدمة قضية تحرير هذه البلاد من الاستعمار . . ولقد كانت هذه الجمعية مكان اللقاء والتعاون بين أحرار تلك البلاد ومناضليها ، فضمت عضويتها من المغرب : الفضيل الورتلانى (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) ومن الجزائر البشير الإبراهيمى (١٣٠٦ - ١٣٨٥هـ - ١٨٨٩ - ١٩٦٥م) ومن تونس : الحبيب بورقيبة (١٢٢١هـ - ١٩٠٣) .

● وفى سنة ١٣٤٤هـ - سنة ١٩٢٥م بدأت معاركه الفكرية الكبرى بكتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) . . ولقد كان الشيخ صديقا لأسرة عبد الرازق ، يتردد على منزلهم ، وبينه وبينهم علاقات المودة والاحترام . . وعندما قارب طبع كتاب الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) على التمام ، طلب آل عبد الرازق من الشيخ الخضر عناوين زعماء العالم الإسلامى ومفكريه ليهدوا إليهم الكتاب ، فأتاهم بقائمة العناوين من صديقه محب الدين الخطيب . . فلما طبع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) أهديت إليه نسخة منه ، ففاجأته أفكار صاحبه . . فعكف على الرد عليه ونقضه ، فطبع الرد فى نفس السنة ، ونفدت طبعته خلال شهر واحد !

وفى العام التالى (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م) ظهر كتاب (فى الشعر الجاهلى) للدكتور طه حسين ، فرد عليه الشيخ بكتابه (نقض كتاب فى الشعر الجاهلى) فصنع معه ما صنع مع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) عندما فنده فقرة فقرة وفكرة فكرة ، مع أدب رفيع فى الحوار وبراعة فى الجدل كشفت عن عقل متمكن ومتمرس فى ميدان البحث والمناظرة ، يغترف صاحبه من معين من العلم لايغيض .

لقد أدى الرجل بهذين الكتابين حق دين وأمة ، ونهض بفرض كفائى وجب على الأمة جمعاء . . وكان ، بحق ، كما قال هو :

ناضلت عن حق يحاول ذو هوى   تصويره للناس شيئا منكرا

● وفى سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م اشترك مع صديقه العلامة أحمد تيمور باشا فى تأسيس (جمعية الشبان المسلمين) التى جاءت طليعة الجمعيات الإسلامية التى تكونت للتعريف بالإسلام ، والذود عن حضارته ، فى تلك الحقبة التى تميزت بزحف فكرية « التغريب » على وطن العروبة وعالم الإسلام . . ولقد رأس أول اجتماع تحضيرى لتأسيسها فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧م . .

كذلك نهض الشيخ الخضر بتأسيس (جمعية الهداية الإسلامية) ، التى ضمت كوكبة من المثقفين ثقافة دينية ومدنية . . وأصدر لها مجلة (الهداية الإسلامية) . . وكون لها مكتبة عامة ، جعل من مكتبته الخاصة نواة لها . . ولقد امتد نشاط هذه الجمعية إلى الأقاليم ، فقامت لها فروع فيها . . وكانت **محاضراته المستمرة فيها ومقالاته فى المجلة جهدا منظما ومستمرا قدم من خلاله معالم دعوته للإحياء الإسلامى والنهضة العربية وتحرير ديار العروبة والإسلام . . ولقد جمعت مقالاته ومحاضراته هذه فى كتاب من ثلاثة أجزاء هو (رسائل الإصلاح) . .**

● وعندما أصدر الأزهر مجلته ، التى بدأت باسم (نور الإسلام) فى سنة ١٣٤٩هـ سنة ١٩٣٠م عهد إلى الشيخ الخضر برئاسة تحريرها ، فنهض بهذه المهمة من عددها الأول - (محرم سنة ١٣٤٩هـ مايو سنة ١٩٣٠م) . حتى عدد ربيع الآخر

سنة ١٣٥٢هـ يوليو سنة ١٩٣٣م . . عندما استقال من رئاسة تحريرها ، رافضا التعاون مع الأستاذ محمد فريد وجدى (١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ ١٨٧٨ - ١٩٥٤م) الذى عين - دون إذن الشيخ الخضر - مديرا لتحرير المجلة . . وكان بينهما جدل فكرى يومئذ فى الصحف والمجلات . . ولم تفلح وساطة الشيخ الظواهرى (١٢٩٥ - ١٣٦٣هـ ١٨٧٨ - ١٩٤٤م) - شيخ الأزهر - فى إثنائه عن الاستقالة . . وكان معاشه يومئذ أقل من خمسة جنيهات؟! . . لكن نشاطه تواصل فى التدريس بكلية أصول الدين .

● وعندما تكون «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة فى سنة ١٣٥١هـ سنة ١٩٣٢م ، من عشرين عضوا عاملا ، كان الشيخ الخضر واحدا من أقدم هؤلاء الأعضاء ، ومن أكثرهم إنتاجا . . فلقد شارك فى كثير من لجان المجمع العلمية ، من مثل : لجنة اللهجات . . ولجنة الآداب والفنون الجميلة . . ولجنة دراسات معجم فيشر . . ولجنة الأعلام الجغرافية . . ولجنة الأصول . . ولجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم . . ولجنة المساحة والعمارة . . ولجنة المعجم الوسيط . . الأمر الذى يعكس وزنه العلمى وثقله الفكرى وثقافته الموسوعية وجهده الدؤوب فى خدمة الفكر . . . كذلك نشرت له مجلة المجمع العديد من الأبحاث ، من مثل :

١ - « المجاز والنقل وأثرهما فى حياة اللغة العربية » . .

٢ - « شرح قرارات المجمع والاحتجاج بها ، وتكملة مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم ترد بقيتها » .

٣ - « الاستشهاد بالحديث فى اللغة » .

٤ - « وصف جمع العاقل بصفة فعلاء » .

٥ ـ « اسم المصدر فى المعجم » .

٦ ـ « طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها فى البلاد العربية» .

٧ ـ « شعر البديع فى نظر الأدباء » .

٨ ـ « من وثق من علماء العربية ومن طعن فيه » .

ولم يقف نشاطه الجمعى عند مجمع القاهرة .. فلقد اختير عضوا بالمجمع العلمى العربى بدمشق .

● وفى سنة ١٣٦٦هـ سنة ١٩٤٧م رأس تحرير مجلة (لواء الإسلام) وبدأ فيها تفسيره للقرآن الكريم ..

● وفى سنة ١٣٧٠هـ سنة ١٩٥١م نال عضوية « هيئة كبار العلماء » برسالته (القياس فى اللغة العربية) .

● وعندما قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م كان منصب شيخ الأزهر شاغرا .. فوقع اختيار الثورة وحكومتها على الشيخ الخضر إماما أكبر وشيخا للإسلام ووجها مشرقا لهذه الجامعة العريقة تطل من خلاله على عالم العروبة والإسلام .. فتوجه ثلاثة من الوزراء إلى منزل الشيخ ، بشارع خيرت ، فى يوم الثلاثاء ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧١هـ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م طالبين منه قبول مشيخة الأزهر .. فنهض بالأمانة ما وسعته الطاقة .. وعندما أحس بضغوط تحول بينه وبين تنفيذ ما يريد ، أو تطلب منه تنفيذ مالا يرضى صمم على الاستقالة فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣هـ ٧ يناير سنة ١٩٥٤م .. قائلا كلمته الشهيرة : « يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء» ؟! .. ولقد ألمح إلى ملابسات

استقالته عندما قال : «إن الأزهر أمانة في عنقى ، أسلمها ـ حين أسلمها ـ موفورة كاملة ، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الأزدهار على يدىّ فلا أقل من ألا يحصل له نقص » ! . .

● ومنذ ذلك التاريخ تفرغ للبحث والكتابة والمحاضرة ، حتى وافاه الأجل ، فانتقل إلى جوار ربه مساء يوم الأحد ١٣ رجب سنة ١٣٧٧هـ ٣ فبراير سنة ١٩٥٨م . . فشيعه العلماء والفضلاء والعارفون لفضله وعلمه ونضاله ، حتى لقد امتد موكب جنازته ما بين ميدان باب الخلق والجامع الأزهر الشريف ؟! . .

ولم يخلف الرجل وراءه من حطام الدنيا شيئا ، حتى لقد دفن ـ بناء على وصيته ـ بمدفن الأسرة التيمورية ، مع صديقه العلامة أحمد باشا تيمور ! . . لكنه خلّف ، غير النضال والأثر الطيب والذكر الحسن والقدوة الصالحة ، كنوزا من الفكر شاهدة على عقله المبدع والمجدد ، وجهده الدؤوب ، وعزمه الذى لم يعرف الوهن أو التقصير . . فغير خطبه ومحاضراته ومقالاته وأبحاثه التى لم تجمع . . خلف لنا هذه المؤلفات :

١ ـ (رسائل الإصلاح) ـ فى ثلاثة أجزاء .

٢ ـ (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

٣ ـ (نقض كتاب فى الشعر الجاهلى) .

٤ ـ (القياس فى اللغة العربية) .

٥ ـ (الخيال فى الشعر العربى) .

٦ ـ (آداب الحرب فى الإسلام) .

٧ ـ (خواطر الحياة) ـ (ديوان شعره) .

٨ ـ (تعليقات على كتاب (الموافقات) للشاطبى) .

* * *

لقد كان ، رحمه الله ، عقلا إسلاميا مجددا . . ومناضلا فى سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامى ، يتحلى بخلق الأولياء والصديقين والشهداء . . .

● فهو فى تونس يواجه الاستبداد الاستعمارى والمسخ الحضارى بالدعوة إلى إحياء العربية لتكون سلاحا فى معركة الأمة من أجل حريتها واستخلاص هويتها العربية الإسلامية . . ويستنهض الشعب بإبراز قيمة ومكانة « الحرية » فى الإسلام . . ويدفع الثمن هجرة من الربوع التى نشأ فيها ! . .

● وهو فى المشرق ، بدمشق ، يواجه تسلط السفاح أحمد جمال باشا ، فيدفع الثمن سجنا وتعذيبا . . فلقد كان عداؤه للاستعمار الأجنبى وللاستبداد الداخلى شديدا ودائما . .

فلا كان من عيش أرى فيه أمتى
تساس بكفَّىْ غاشم وغريب!

● وهو فى مصر يتصدى لخطر الغزو الفكرى ، ممثلا فى تيار «التغريب» ، فينقض كتابى على عبد الرازق وطه حسين . . . ويسهم ، بالفكر ، فى إنهاض العروبة وتجديد الإسلام . . ويسلك سبل التنظيم ـ الاجتماعى والفكرى والقومى والعلمى ـ من خلال (جمعية الهداية الإسلامية) ومجلتها . . و (جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية) . . و (جمعية الشبان المسلمين) . . و(هيئة كبار العلماء) . . و (المجامع اللغوية) . . و(القسم الأدبى بدار الكتب

المصرية) . . ومجلات (نور الإسلام) و (لواء الإسلام) . . الخ . . الخ . . ليجمع الأنصار حول فكره التجديدى ، وليمهد السبل لهذا الفكر كى يوضع فى الممارسة والتطبيق . .

لقد جمع إلى وعيه بتراث أمته وكنوزها الحضارية ، وعيا بالتحديات المعاصرة التى تحول بينها وبين النهضة والإحياء ، فكان لسان «الأصالة» ، المعبر عن مشكلات «المعاصرة» وضروراتها . يذود عن « فكر الإسلام ومجد العروبة » ، ويدعو إلى النهضة الحديثة المرتكزة على « المعارف » و«الصناعات»! . .

أبناء هذا العصر ، هل من نهضة

تشفى غليلا حرّةُ يتصعد؟!

هذى الصنائع ذللت أدواتها

وسبيلها للعالمين ممهد

إن المعارف والصنائع عُدّة

باب الترقى من سواها موصد !

ولقد أصاب صديقه العالم الفاضل محب الدين الخطيب ، عندما وصفه فقال : « هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب من صدر حياته أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم : (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولاتحزنوا ، وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون)[1] . . .[2] .

---

(١) فصلت : ٣٠ .

(٢) لقد جمعنا مادة هذه الصفحات عن حياة الشيخ الخضر من مقال صديقه محب الدين الخطيب ، وعنوانه : (شيخ الأزهر السابق : السيد محمد الخضر حسين) مجلة (الأزهر) عدد شعبان سنة ١٣٧٧هـ . وكتاب (مشيخة الأزهر) لعلى عبد العظيم جـ ٢ ص ١٤٧ - ١٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م .

فى هذا الكتاب ـ (كتاب الشيخ الخضر) ـ (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) ـ عمد المؤلف إلى نهج يغنى قارئه عن قراءة الكتاب الذى يرد عليه وينقضه . . فإذا لم يتيسر للقارئ الاطلاع على كتاب الشيخ على عبد الرازق ، فإنه سيطلع عليه فى ثنايا كتاب الشيخ الخضر ، حتى ليكاد الرجل لايترك من كتاب (الإسلام وأصول الحكم) فقرة إلا أوردها ليناقش صاحبها ولينقدها وينقض فكرتها أو يبين رأيه فيها . . فهو يتتبع أبواب الكتاب ، موضوع النقض ، بابا بعد باب ، فيبدأ بتلخيص الباب . . ثم يأخذ فى إيراد الفقرة المعبرة عن الفكرة ، فينقضها ، وهكذا ، إلى نهاية الباب . . ففيه معظم نصوص كتاب على عبد الرازق . . الأمر الذى يغنى القارىء له عن كتاب على عبد الرازق . .

وفى هذا الكتاب يتجلى الشيخ الخضر ، فى أسلوبه واختيار ألفاظه : «عالما ـ أديبا» . . فهو ينتقى ألفاظه المعبرة بدقة شديدة عن المعنى المراد كما يصنع «الفلاسفة ـ العلماء» . . وهو يتخير من هذه الألفاظ المحكمة ما هو جميل ، ويصوغها فى أسلوب بالغ الرقى ، كما يصنع الأدباء الذين برعوا فى تذوق العربية وفقهوا أسرار جمالها وأعانهم على ذلك علم غزير بعلومها . . حتى ليصلح أسلوب الرجل وبيانه لأن يكون نموذجا للغة «العلماء ـ الأدباء» ! . .

وفى هذا الكتاب نرى الشيخ الخضر عالما بالمنطق وقضاياه ـ بالمعنى الفنى والاصطلاحى ـ بارعا فى فن الجدل والمناظرة . . وإذا كان الشيخ على عبد الرازق قد برع فى « المراوغات التشكيكية »

التى مكنته من أن يضع فى كتابه متناقضات يستطيع أن يلجأ من إحداها إلى الأخرى ، عند المناظرة ، وفى أسلوب وبألفاظ قد تسعفه إذا هو شاء أن ينفى عن كتابه التناقض ؟! ـ وهو الأمر الذى وضح جليا فى « مذكرة » دفاعه عن نفسه ودفعه لاتهامات « هيئة كبار العلماء » [1] ـ فإن براعة الشيخ الخضر فى فن الجدل وأدب المناظرة قد مكنته من تتبع « المراوغات التشكيكية » للشيخ على عبد الرازق ، فى صبر وأناة ورسوخ قدم ، يحسده عليها أهل العلم وأساطين الجدل والمناظرة . . وإن بدا الرجل ، فى هذا الميدان ، غير مألوف بالنسبة للقراء المتعجلين ؟! . .

كذلك ، يتجلى الرجل ، فى كتابه هذا ، «ناقدا ـ محققا أمينا» . . فهو لايقف فى نقد مصادر خصمه عندما استند إليه الخصم من نصوص واقتباسات ، بل يعود إلى المصادر التى يقتبس منها الخصم ، ليتحقق من أمانته فى النقل ، وليرى هل انتزع النص من سياقه على نحو مخل باتساق الأفكار؟ . . ولقد استطاع الرجل أن يمسك بتلابيب الشيخ على عبد الرازق فى بعض من هذه المواطن ! . .

وكمثال على هذا « النهج التحقيقى » فى نقد استخدام المصادر ، تتبع الشيخ الخضر لمقولة الشيخ على عبد الرازق القائلة إن علماء الكلام الإسلاميين قد قرروا للخليفة والإمام سلطانا إلهيا مطلقا . . فلقد ذهب الشيخ الخضر إلى المصادر التى عزا إليها الشيخ على هذه المقولة ، فكشف غياب الدقة عن الرجل فى هذا

---

(١) انظرها فى كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) ص ٩٣ ـ ١٠١ . طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٨٩م .

الادعاء . . وهو يكشف لنا هذه الحقيقة ، التى هى نموذج لهذا المنهج فى «النقد بالتحقيق» فيقول : « قال المؤلف - (على عبد الرازق) - عازيا إلى (طوالع الأنوار)[1] وشرحه (مطالع الأنظار)[2] : « ولا غرو أن يكون له - (الخليفة) - حق التصرف فى رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم»[3] . **قطف المؤلف هذه الجملة من أصلها وأطلقها خالية من الروح التى تجعلها حكمة جليلة ،** فإن صاحب (الطوالع) إنما ألقاها فى نسق التعليل لأخذ العدالة شرطا من شروط الإمامة ، فقال : (**الرابعة : أن يكون عدلا ،** لأنه يتصرف فى رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم) . وقال شارحه فى (المطالع) : (لو لم يكن - يعنى الإمام - عدلا « لم يؤمن تعديه ، وصرف أموال الناس فى مشتهياته ، وتضييع حقوق المسلمين) . **فالمراد من التصرف فى الأموال والرقاب والأبضاع التصرف بحق ، وهو التصرف بنحو القضاء ، أو بعمل مشروع ، كاستخلاص الأموال المفروضة ، وحمل الناس على أمر الجندية ، وولاية نكاح من لا ولى لها»** [4] .

فهو ، هنا ، يحقق اقتباسات خصمه ، ويكشف التجاوز الذى حدث فى الاستشهاد بسبب عزل العبارة المقتبسة ، قسرا ، عن السياق الذى وردت فيه ! . .

* * *

(١) هو متن فى التوحيد ، للإمام البيضاوى ، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد ابن على .

(٢) لشمس الدين أبى الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهانى .

(٣) الأبضاع : الفروج .

(٤) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١١ من طبعة الأصل) .

ولقد كانت المعركة بين الشيخ على عبد الرازق وبين خصومه ، فى نظر التيار « العلمانى » على وجه الخصوص ، قد اتخذت صورة الصراع بين « التجديد » وبين « الجمود والتقليد » . . فصاحب (الإسلام وأصول الحكم) قد قدم نفسه كمجدد إسلامى ، وتحدث عن كتابه كإسهام فى التجديد الدينى . . كما اشتملت جبهة خصومه على أصوات كثيرة مثقلة بنغمات «الجمود والتقليد » . . لكن الشيخ الخضر حسين لم يكن من هؤلاء ، ولا كان كتابه صوتا من هذه الأصوات . . **فلقد كان الرجل مجددا إسلاميا راسخ القدم على درب تجديد الإسلام ، يخاصم الجمود والتقليد ، ويرى فيهما شذوذا على نهج الإسلام الحق والمسلمين الحقيقيين** . . وفى هذا الصدد يقول : « . . **من أول ما عنى به الإسلام فى تشريعه أن أطلق العقول من وثاق التقليد ، وفتح أمامها باب النظر حتى تعبر إلى قرارة اليقين على طريق الحجة والبرهان** ، قال تعالى : ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[1] وقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾[2] . وقد جرى علماء الإسلام ، ولاسيما السلف الصالح ، على هذا المنهج ، فكانوا لايتابعون ذا رأى على رأيه ولا يتقلدون حكما قبل أن يعلموا مستنده ، وإذا عرفوا المستند عرضوه على قانون الأدلة السمعية ووزنوه بميزان النظر ليعلموا مبلغه من الصحة ، فإذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن رفعوه على كاهل القبول وإلا نبذوه نبذ الحذاء المرقع ، غير مبالين بمقام مدعيه

---

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) النجم : ٢٨ .

وإن حاكى القمر رفعة وسناء ! ومن درس مسائل الخلاف من عهد الصحابة ، رضى الله عنهم ، إلى العصر الذى ساد فيه القول بسد باب الاجتهاد ، رأى الصحابة كيف يخالف بعضهم بعضا ولاينقاد صغيرهم إلى كبيرهم إلا بزمام الحجة ، وسار على هذا الاستقلال وحرية الفكر التابعون فمن بعدهم ، ولايكبر على أحد من المجتهدين أن يناظر أستاذه أو من كان أوفر منه علما وأوسع نظرا فيقارع حجته بالحجة ، حتى إذا لم تمتلئ نفسه بالثقة من أدلته اجتهد لنفسه وأقام بجانب مذهبه مذهبا ، ولتجدن من هؤلاء من يبلغه مذهب الصحابى فى قضية لم ينعقد عليها إجماع فيستأنف النظر فى دلائلها ولايكون فى صدره حرج أن يخالف الصحابى أو يرجح مذهب تابعى على مذهبه»[1] . .

وهذا الانحياز الإسلامى إلى التجديد قد ظل نهجا لم يخل منه عصر ـ وإن ذبل خلال مرحلة الانحطاط والجمود ـ المملوكية العثمانية ـ أما فى عصرنا ، عصر اليقظة « فإن فى العالم الإسلامى علماء شبوا على حرية الفكر وإطلاق العقل من وثاق التقليد الأصم ، فهم لايكرهون لذوى الألباب أن يبحثوا حتى فى أصل العقائد (وجود الخالق) ، وهم لايستطيعون أن يحولوا بين المرء وما يعتقد من باطل ، وليس فى أيديهم سوى مقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد»[2] .

هكذا حدد الشيخ الخضر موقعه فى هذه المعركة وأبان عن هويته ، فهو نصير للتجديد ، وخصم للجمود والتقليد ، ومن هذا

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٣٨ ، ٣٩ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الأول من الكتاب الثانى (ص ١٣٠ ، ١٣١ من طبعة الأصل) .

الموقع يتقدم لنقض كتاب الشيخ على عبد الرازق « بمقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد » !

* * *

وإذا كان الرجل قد حدد موقعه وأبان عن هويته فى هذا الصراع الفكرى ، فهو قد نفى عن على عبد الرازق سمة التجديد ، وأعلن عن أن « التغريب » **والافتتان بالغرب ومقولات كُتَّابه ونظريات فلاسفته وتصورات مستشرقيه هو الذى جعل الشيخ على عبد الرازق ينظر إلى الإسلام ـ فى قضية الدولة والسياسة ـ بالمنظار الذى نظرت به النهضة الأوروبية إلى المسيحية الكاثوليكية ، فيرى الخلافة : استبدادا وحكما بالحق الإلهى وكهانة تجعل الحاكم نائبا عن الله ، لا يُسْأَل عما يفعل . . ويرى الإسلام : دينا لا دولة ، ورسالة روحية يا بعد ما بينها وبين السياسة وتنظيم المجتمعات . .**

إنه تقليد الغرب ، ذلك الذى جعل صاحب (الإسلام وأصول الحكم) يرى الإسلام مسيحية تطلب أن ندع مالقيصر لقيصر وماالله لله ! . . فهو « التغريب » ، إذا ، وليس «التجديد» ، المنطلق الذى رآه الشيخ الخضر مصدرا لهذا الفكر الذى انفرد به الشيخ على عبد الرازق دون كل علماء الإسلام على امتداد تاريخ الإسلام ! . .

إنه يحدد « التغريب » ـ وتصور الإسلام ـ فى السياسة ـ مسيحية ـ كعلة أولى لهذا الفكر ، فيقول : « يتساءل الناس أحيانا عن الحال الذى لبس قلب المؤلف ـ (الشيخ على عبد الرازق) ـ

حتى أصبح يقول على الله غير الحق : هل اقتحم هذه الخطيئة لقصور فى الفهم ؟ أم لداعية افتتانه بملة أخرى ؟ إذا صح للقارئ أن يتردد فى بعض المباحث السابقة ، فإن هذا البحث - (الذى تصور فيه على عبد الرازق الإسلام « رسالة لا حكم ودين لا دولة ») - لايبقى له ريبة فى أن المؤلف قد يقصد إلى قلب الحقائق ، حيث لايصح أن تنقلب فى نظره»[1] ! فليس قصور الفهم هو علة هذه الأفكار . .

وعندما يتحدث على عبد الرازق عن وجود تصورين للحاكم فى نظر علماء الإسلام ، أحدهما - وهو مذهب الجمهور ، فى رأيه - يرى الحاكم ذا سلطان إلهى مستبد . . يبصر الشيخ الخضر أثر التقليد لمذاهب الغربيين - لامذاهب الإسلاميين - فى هذا الادعاء . . فيقول - فى تحفظ العلماء ودقتهم : « والذى يؤخذ بطريق الاستنتاج أن المؤلف عرف أن للغربيين فى سلطة الملك مذهبين فابتغى أن يكون للمسلمين مثلهما ، ولما لم يجد فى كلام أهل العلم عن الخلافة ما يوافق أو يقارب القول بأن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله تلمسه فى المدائح من الشعر أو النثر . . .»[2] ؟! . .

وعندما يستند الشيخ على عبد الرازق إلى آراء المستشرق « السير أرنولد » (١٨٦٤ - ١٩٣٠) فى تقرير « أحكام شرعية » خاصة بالإمامة والخلافة ، يبصر الشيخ الخضر أثر الافتتان بالغرب وتأثيرات الهيمنة التى تمارسها الحضارة الغربية على عقول البعض

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٧٢ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٤ من طبعة الأصل) .

إلى الحد الذى جعلهم يأخذون عنها ، لا المباحث التاريخية والاجتماعية ، بل وأحكام الشرع والدين ؟! . . فيقول : « . . .ولو أحالنا المؤلف ـ (على عبد الرازق) ـ على كتاب السير أرنولد ـ (الخلافة) ـ فى بحث تاريخى أو اجتماعى له مساس بالخلافة لأخذ منا الأسف على أن فاتنا الاطلاع عليه مأخذا بليغا ، ولكنه أحالنا على كتاب السير أرنولد فى تحقيق حكم شرعى ، فقلنا : لعله أراد خلط الجد بالهزل ، أو إخراج أحكام الشريعة من دائرة الراسخين فى علومها ! يجب أن تكون قيمة الأحكام الشرعية فى نظر المؤلف فوق هذا التقدير ، وما ينبغى له أن يخيل إلينا أنا فى حاجة إلى الاقتداء بعقول الغربيين حتى فى أمور الدين من واجب وحرام . وإذا كان المؤلف يدرى أن للشريعة أصولا ومقاصد لم يدرسهما السير أرنولد حق دراستهما ، فإن إحالتنا على كتابه ليست سوى عثرة فى سبيل البحث تعترض السذج فتكبوا بهم فى تردد و ارتياب»[1] !

وعندما يتصور الشيخ على عبد الرازق ، ويصور الرسول ، ﷺ ، مجرد «مُبَلِّغ» رسالة ، لاحظ له ولا شأن « بالتنفيذ » لما تضمنته هذه الرسالة من تنظيم للمجتمعات وسياسة للناس . . ينبه الشيخ الخضر إلى تأثيرات صورة المسيح ، عليه السلام ، بنظر علمانية الحضارة الغربية ، فى تلوين تلك الصورة المدعاة لنبى الإسلام . . «فالرأى الذى يقصده المؤلف ـ (على عبد الرازق) ـ حسبما تصرح به ألفاظه وما يسوق عليه من الشبه ـ هو أن النبى ، ﷺ ، مُبَلِّغ فقط ، ولم يكن من وظيفته تنفيذ ما أوحى إليه بتبليغه ، وأنه لم

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول (ص ٢٩ من طبعة الأصل) .

يأت بشريعة لها مساس بالقضاء وسياسة الدولة . وهو رأى لم ينسج على أصل شرعى ولم يقم على بحث علمى ، ولكن الافتتان بزخرف الحياة الأفرنجية يخامر العاقل ، فإذا الخيال ينقر بالقلم ما شاء أن ينقر ، ويقلب صور الحقائق إلى مالا يخطر على قلب أفاك أثيم»[1] !

وإذا كان اللاهوت المسيحى قد تصور المسيح مُنْبَتّ الصلة بالدولة والسياسة ، يدعو إلى أن ندع مالقيصر لقيصر وما لله لله . . فهو قد تصوره إلها أو ابنا لله ، له خصائص الألوهية وصلاحيتها . . فإذا جاء الشيخ على عبد الرازق وتحدث عن سلطان الرسول ، ﷺ ، على القلوب سلطانا يجعل له « حق التصريف لكل قلب تصريفا غير محدود » . . رأينا الشيخ الخضر ينبه على أن الإسلام يرى الله سبحانه وتعالى هو المنفرد بتصريف القلوب . . وينقل رأى الحافظ ابن حجر العسقلانى (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ ١٣٧٢ ـ ١٤٤٩م) فى (فتح البارى) والذى يقول فيه : « إن الله تعالى تمدح بالانفراد بذلك ولا مشارك له فيه» . . ورأى البيضاوى (٦٨٥هـ ١٢٨٦م) الذى يقول فى تفسير آية : (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم)[2] : إن فى نسبة تقليب القلوب إلى الله إشعارا بأنه يتولى قلوب عباده ولايكلها إلى أحد من خلقه» . . . ثم يحدد الشيخ الخضر مصدر هذا « الغلو » فيقول : « وإنك لتجد فى هذه الجمل من الغلو فى الوصف مالم يذكره النبى ، ﷺ ، عن نفسه ، وإنما علق بقلم المؤلف ـ (على عبد الرازق) ـ من أثر ديانة أخرى»[3] ! . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٦٥ من طبعة الأصل) .
(٢) الأنعام : ١١٠ .
(٣) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٦٦ من طبعة الأصل) .

وفى الحديث عن موقف علماء الإسلام من الفلسفة يلمح الشيخ الخضر خطر النهج الذى يجعل أصحابه مقلدين « **لكل ما يلفظ به الغربيون** »[1] . .

ولم يكن الرجل داعية لإقامة الأسوار بين الحضارات ، ولكنه كان نصيرا للتفاعل الصحى الراشد ، الذى يقوم بين حضارات مستقلة بما تتمايز به وتتميز من سمات وخصائص . . وعدوا للافتتان بزخرف الحضارة الغربية . . وهو يتحدث عن هذا الموقف المتوازن عندما يعرض لموقف حضارتنا من الحضارة اليونانية ، فيقول : « لقد عنى المسلمون من علوم اليونان بالفنون التى كانت معروفة لهم ، أو كانت بضاعتهم فيها مزجاة[2] . وكانوا يصرفون عنايتهم إلى هذه العلوم على قدر ما يرون لها من فائدة ، وعلى حسب ما تمس إليه الحاجة ، فأقبلوا على العلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة والمنطق بمجامع قلوبهم ، وأعطوا جانبا من عنايتهم إلى ما نقل لهم من سياسة أفلاطون وأرسطو ، مع علمهم بأن أيديهم مملوءة بمبادئ السياسة الكافية فى تدبير مصالح الأمة وصيانة حقوقها على منهج الحرية السامية والعدالة الصادقة . . . ومن نظر فى تاريخ عظماء الإسلام ببصيرة **لم تفتتن بزخرف المدنية الغربية** رأى أن سيرتهم العملية وما يلفظون به من نوابغ الكلم ما يشهد له بأنهم أدركوا فى فن السياسة شأوا بعيدا ولم يكن حظهم منها أقل من حظ دارسى كتابى الجمهورية والسياسة »[3] !

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٥١ من طبعة الأصل) .

(٢) أى رائجة .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٤٨ من طبعة الأصل) .

لقد أبصر الشيخ الخضر أثر « التغريب » و « الافتتان بالحضارة الغربية » فى مجىء دعوى الشيخ على عبد الرازق جانحة عن مسار الفكر السياسى الإسلامى منذ تبلور هذا الفكر وحتى عصرنا الحديث . . ذلك أن من آفات هذا « التغريب » :

● تصور تطور كل المجتمعات على ذات الدرب وبذات المراحل وعلى نفس النحو الذى سلكه المجتمع الغربى فى التطور !

● وتصور كل المدارس الفكرية والمذاهب والمنظومات الفكرية فى ضوء مثيلاتها الغربية . . إلى الحد الذى نرى فيه ذاتنا وتاريخنا وواقعنا بمنظار الاستشراق ! . .

* * *

ولم يكن خلاف الشيخ الخضر مع هذا « النهج التغريبى » مجرد استمساك بفضيلة الاستقلال الفكرى ، وفرط أنفة من التبعية لقوم غير مسلمين ، كما قد يفهم البعض خطأ وقصر نظر ! . . وإنما كان وراء هذا الموقف ـ فضلا عن أن فضيلة الاستقلال الفكرى هى السبيل الوحيد لرؤية الخصائص التى تمايز بين الحضارات ، ومن ثم فإنها السبيل الوحيد لتحصيل الحقيقة وإدراك الصواب . كان وراء هذا الموقف المعادى لهذا «النهج التغريبى» « موقفا وطنيا» يدرك وظيفة هذا النهج التغريبى فى تكريس التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية المفروضة على وطن العروبة وعالم الإسلام من قبل أبناء الحضارة الغربية الغزاة المستعمرين . . فالتبعية الفكرية ، هنا ، تلعب دورا فاعلا وفعالا فى تأييد وتأبيد الاستعمار الذى يحول بين المسلمين وبين الحرية والنهضة والتقدم إلى الأمام ! . .

لقد كان الخضر : «شيخا ـ مجددا ـ مناضلا» . . فهو عالم ملتزم بأصول الشريعة ومقاصدها . . وهو مجدد ، جعله تجديده مهتما بواقع المسلمين المعاصر ، معنيا بالحلول الكافلة للأمة تجاوز سلبيات الواقع الذى تعيش فيه ـ وهو مناضل يدرك دور الشريعة والتجديد فى التصدى لأعداء الأمة ، الذين يفرضون عليها القهر والعبودية والتخلف ، ويحولون بينها وبين الحرية والقوة والانطلاق . .

● فهو ، فى تونس ، قد ناهض الاستعمار ، الذى اضطره إلى الهجرة من وطنه الأول إلى الشام . . .

● وهو ، فى الآستانة ، يشارك فى العمل السياسى ، ويضطلع بمهام فى السفارات الخارجية ، تجعله على دراية بما يصنع الغرب وما يبيت لعالم الإسلام . . .

● وهو فى دمشق ، يناضل الاستبداد ، ويدخل السجن . . . ثم يضطره الاستعمار الفرنسى ـ الذى هجّره من تونس ـ إلى الهجرة من دمشق إلى القاهرة . . .

● وفى القاهرة ـ وبصدد كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ـ أبصر الرجل كم هى جليلة تلك الخدمة التى يقدمها للاستعمار كل من يدعو إلى تجريد الإسلام من طابعه ودوره السياسى ، وتجريد الدولة ، فى وطن المسلمين ، من صبغتها الإسلامية ، وتقديم الإسلام دينا لا دولة ، ورسالة روحية لا شرع فيها ولا سياسة . . . ذلك أن المسلمين ، فى ظل الاستعمار ، إذا اهتموا «بماالله» ، و«تركوا مالقيصر لقيصر» ، كان المستفيد الأول من ذلك هو الأجنبى ، لأن « قيصر » هنا

هو الاستعمار ! . . «فعلمنة الإسلام » هى ـ فى حقيقتها ـ وبصرف النظر عن النوايا ـ تشريع يمنع الحرج والإثم عن ضمير المسلم إن هو خضع لسلطان أجنبى أو سلطة غير إسلامية . . . ومن ثم فإن اشتراط « أسلمة الدولة » و «أسلمة القانون» ، هو ـ فى الحقيقة ـ دعوة للمسلمين كى يثوروا فى سبيل حريتهم وتسويد شريعة الإسلام فى الوطن الذين يعيشون فيه ! . .

أبصر الشيخ الخضر هذه الحقيقة الجوهرية ، ونبه إليها وهو يرد دعوى الشيخ على عبد الرازق : « علمانية الإسلام » !

فهو عندما ينبه على تهافت أدلة الشيخ على عبد الرازق وحججه ، يشبهها ـ ساخرا ـ بوعود الدول الاستعمارية وعهودها؟! . . فيقول عنه : «بأنه تشبث بأوهى من عهد دولة استعمارية»[1] ؟!

وعندما يستدل على عبد الرازق على أن محمدا ، ﷺ ، كان رسولا مبلغا ، ولم يكن حاكما منفذا ، بأن « الرسالة» غير «الملك» ، وبكلمة المسيح ، عليه السلام : «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» ، وبأن يوسف ، عليه السلام ، كان عاملا فى دولة لاتدين بدينه . . . ينبه الشيخ الخضر على مغايرة النهج الإسلامى لما سبقه من نهج فى هذا الأمر . . . ويشير إلى الخطر البادى من استغلال هذه الدعوى فى تكريس انفراد « القيصر » المعاصر ، الاستعمار ، بالسلطة والسلطان فى عالم الإسلام . . فيقول : « لم يرض محمد بن عبد الله ، عليه السلام ، أن يقيم تحت سلطان غير سلطان الله ، ولم يرض لمعتنقى دينه الحنيف أن يستكينوا لسلطة غير إسلامية ، وفَرْضُ الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد . وما

(١) الباب الثانى من الكتاب الثانى (ص ١٥٢ من طبعة الأصل) .

ينبغي للمؤلف - (على عبد الرازق) - أن يحشر فى غضون كتابه مثل هذه الكلمة - (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) - التى تقضى حاجة فى نفس المخالف المتغلب ، وتبقى فى النفوس أثر الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها»[1] ! . . «إن محمد بن عبد الله ، صلوات الله عليه ، لم يعترف بسلطة دار الندوة بمكة ، وحاربها حتى خضد شوكتها واستأصل جرثومة فسادها ، ولم يعترف بسلطة قيصر ، وأخذ يعد ما استطاع من قوة ليدفع شره ويقوض دعائم ملكه . .»[2] ؟!

كذلك ، فإن الادعاء بأن الإسلام دين ليست به شريعة لسياسة الدولة والمجتمع ، هو - وعينا أم لم نع - دعوة تمنح المشروعية لسلطان الأجنبى المتغلب وفلسفة قانونه الغريبة عن روح الأمة وهويتها الحضارية ، ذلك أن «الإسلام يقصد من تأسيس الدولة الإسلامية أمرين :

أحدهما : إجراء أحكامه العادلة ونظمه الكافلة بسعادة الحياة ، إذ لايقوم عليها بحق إلا من آمن بحكمتها وأشرب قلبه الغيرة على تنفيذها .

ثانيهما : الاحتفاظ بكرامة أوليائه وإعزاز جانبهم حتى لايعيشوا تحت سلطة مخالف يدوس حقوقهم ، ويرفع أبناء قومه أوملته عليهم درجات»[3] ؟!

(١) الباب الثانى من الكتاب الثانى (ص ١٣٦ ، ١٣٧ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الثانى من الكتاب الأول (ص ٣٤ من طبعة الأصل) .
(٣) الباب الثانى من الكتاب الثانى (ص ١٤٦ من طبعة الأصل) .

والذين يجعلون الإسلام « دينا » لا «شرعا» ، سيهدرون ، ضمن ما يهدرون من «مقاصد الشريعة» مقصد «الجهاد» ، **الذى تجاوز كونه سبيلا «لحفظ الدين» ، وأصبح ، فى مواجهة الاستعمار الأجنبى السبيل الأول لحفظ مقاصد الشريعة كلها؟! .** . ذلك «أن المقاصد التى تقصدها الشريعة السماوية ترجع إلى حفظ النفس ، والدين ، والعقل ، والعرض ، والنسب ، والمال . فالقصاص ، مثلا ، مشروع لحفظ النفس ، وحد الزنا لصيانة النسب ، وحد القذف لصيانة العرض ، وعقوبة شارب الخمر لصيانة العقل ، والجهاد لحفظ الدين . **بل الاستعمار الأجنبى دل على أن الجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى : (إن يظهروا عليكم لايرقبوا فيكم إلا ولا ذمة)**[1] . .»[2] . **فللشريعة الإسلامية ، فى الواقع الإسلامى ، دور تحريرى . . وهى ليست مجرد نصوص!** .

ولقد كان طبيعيا للرجل الذى أدرك دلالة سيادة الشريعة وأحكامها على استقلال الأمة ودولتها ، أن يبصر دلالة سيادة «الشريعة» الاستعمارية فى بلادنا على خضوعنا لهذا الاستعمار . . . فأحكام الشريعة الإسلامية هى قانون الأمة الطبيعى ، وفى سيادتها ، بدلا من الفلسفة القانونية للحضارة الغازية ، مظهر من مظاهر الاستقلال . . **«وإذا كانت القوانين الوضعية لايخضع لها المسلمون بقلوبهم ، ولا يتلقون القضاء القائم عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير مطابق لقاعدة الحرية ، إذ المعروف أن الأمة الحرة هى التى تساس**

---

(١) التوبة : ٨ .
(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ٢٠٠ من طبعة الأصل) .

بقوانين ونظم تألفها وتكون على وفق إرادتها أو إرادة جمهورها . فالشعوب الإسلامية لاتبلغ حريتها إلا أن تساس بقوانين ونظم يراعى فيها أصول شريعتها ، وكل قوة تضرب عليها قوانين تخالف مقاصد دينها فهى حكومة مستبدة غير عادلة . فالذين ينقلون قوانين وضعها سكان رومة أو لندرة أو باريز أو برلين ، ويحاولون إجراءها فى بلاد شرقية ، كتونس أو مصر أو الشام ، إنما هم قوم لايدرون أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من أفق لاتدب فيه عناكب الخيال أو الضلال ، وأن فى هذه القواعد ما يحيط بمصالح الأمة حفظا ، ويسير بها فى سبيل المدنية الراقية عَنَقًا[1] فسيحا . ولو قيض الله لشعوب هذه الأمة الإسلامية رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الأمم ، لألفوا لجانا ممن وقفوا على روح التشريع الإسلامى ، وكانوا على بصيرة من أحوال الاجتماع ومقتضيات العصر ، وناطوا بعهدتهم تدوين قانون يقتبس من أصول الشريعة ويراعى فيه قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد . وبغير هذا العمل لايملك المسلمون أساس حريتهم ، ولايسيرون فى سبيل سعادتهم آمنين»[2] !

فسيادة أحكام الشريعة فى الأمة ، وهيمنتها وهيمنة فلسفتها بالمؤسسة القضائية الوطنية قسمة من قسمات « الاستقلال الحضارى » ، بدونها ستظل سيادة الأمة منقوصة ، وحريتها ناقصة ، حتى ولو حققت « الاستقلال السياسى » ، فأصبح لها «عَلَم» و « نشيد » ؟! . .

---

(١) العنق ـ بفتح العين والنون ـ هو السير السريع .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثالث (٢٤٣ ، ٢٤٤ من طبعة الأصل) .

ومن هذه « الزاوية النضالية » ، وبهذا « المنطق التحريرى » أبصر الشيخ الخضر مهمة « الخلافة » الإسلامية ، ودورها التوحيدى للأمة ، ومردود هذا الدور وفعاليته فى مواجهة التحديات التاريخية التى فرضها الاستعمار الغربى على عالم الإسلام .. «فالخلافة لاتزيد على ما يسمى دولة ، **إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوبا مختلفى العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايتها بعاطفة من أنفسهم واختيار . ومن هذه الوجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ، ويحاول الغرّ ، الذى ينخدع ببهرج آرائهم ، أن يطوى رايتها ويمحو أثرها»** [1] ؟! ..

لقد كانت الحصن الذى جمع المسلمين ، على امتداد تاريخهم الطويل ، فى مواجهة الغزاة .. وحتى فى لحظات ضعفها ومرضها ، كانت « الرمز » الذى ظل الاستعمار على عدائه له وسعيه لمحوه ، مخافة أن يتداركها التجديد والإصلاح فتعود حصنا للمسلمين ، يجمع وحدتهم ، ويحول بين الاستعمار وبين التهام أوطانهم واستنزاف ثرواتهم واحتلال عقلهم بفكرية التغريب ! ..

هكذا أدرك الشيخ الخضر خطر دعوى « علمانية الإسلام » على قضية القضايا بالنسبة للأمة .. قضية : رفضها لسلطان الأجنبى ، ونهوضها لانتزاع حريتها من الاستعمار .

* * *

وإذا كان كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قد ذهب فى تشويه صورة «الخلافة» الإسلامية ، تاريخيا ، إلى حد الافتراء الذى جعلها قهرا مسلحا واستبدادا بالأمر ، من دون الأمة ، باسم

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٧ من طبعة الأصل) .

الله! . . فإن كتاب الشيخ الخضر قد برئ من «رد الفعل» الذى يبيض وجه هذه الخلافة دائما ، حتى ولو كان ذلك بالزور والبهتان! . . بل إن الرجل لايرغب فى إدارة المعركة حول اسم النظام وعنوانه . . فالدولة الإسلامية هى المطلب . . وليست «الخلافة» هى الشكل الوحيد ولا الاسم المفرد لهذه الدولة الإسلامية . . وفارق بين أن ننتقد تراثنا فى نظم الحكم لنقترب من مقاصد الإسلام فى «الدولة الإسلامية » ، وبين أن يكون هذا النقد سبيلا إلى التخلى عن شرط « أسلمة الدولة» وتجريد الإسلام من شرعه ومدخله فى السياسة وتنظيم المجتمعات . . «فلم يدّع أحد قط أن صلاح شأن الرعية وصيانة شعائر الدين مربوطان باسم الخلافة ، وأن لقب الخليفة كالرقية النافعة ، يذهب بها كل بأس ، أو الدعوة المستجابة ، ينزل عندها كل خير ، والذى نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا تريك آثارها وتمنحك ثمارها من منعة وعزة وعدالة إلا إذا سارت على سنة العزم فى الأمور والحكمة فى السياسة»[1] .

وإذا كان العصر الحديث قد ألح ويلح على إعلاء مكانة الأمة فى تسيير شئون الدولة والمجتمع فليس هناك فى نهج الإسلام السياسى ما يعارض هذا الاتجاه . . بل إن هذا هو نهج الإسلام الأصيل فى هذا الباب « فالقوة المشروعة للخليفة لاتزيد على القوة التى يملكها رئيس دولة دستورية ، وانتخابه فى الواقع إنما كان لأجل مسمى وهو مدة إقامته قاعدة الشورى على وجهها ، وبذله الجهد فى حراسة حقوق الأمة ، وعدم وقوفه فى سبيل حريتها[2] . . وشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٩٠ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٣ من طبعة الأصل) .

ووزراء ومجلس نيابى يجرى انتخابه تحت ظلال الحرية التامة لايخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقية بحال»[1] . . بل لقد ذهب الإسلام السياسى فى شروط الخليفة إلى الحد الذى يجعل من دولته « الواقع » القريب من « مثال » «المدينة الفاضلة» ! . . فلقد « قرر جمهور أهل العلم فى شروط الخليفة أن يكون بالغا فى العلم رتبة الاجتهاد ، وأن يكون ذا رأى وخبرة بتدبير الحرب والسلم ، وأن يكون شجاعا لايرهب الموت الزؤام فما دونه ، وأن يكون عادلا لا تأخذه فى الحق لومة لائم . وتعرف مزية العدل باختبار سيرته فيما كان يتولاه من أعمال قبل منصب الخلافة أو بما تدل عليه التجارب . والمشاهدة الطويلة من استقامته وشرف همته وإنكاره ما يفعل الظالمون بغيرة وحماسة . .»[2] .

وليست صحيحة ولا دقيقة ولا صادقة تلك الصورة الشوهاء التى عممها صاحب (الإسلام وأصول الحكم) على مجمل نظام الخلافة الإسلامية عبر التاريخ الإسلامى . . « فلقد أتى عليها حين من الدهر وهى لاتنتضى حسامها ولا تلمع بإنذارها ووعيدها إلا فى وجه عدو يتربص بالمؤمنين الدوائر ، أو ثائر عصفت به ريح الأهواء وماله من أولى الألباب ولى ولا عاذر . وأدركها زمن بعدت فيه عن حقيقتها ، فخلطت عملا صالحا وآخر سيئا ، وربما كان إثمها فى بعض الأحيان أكبر من نفعها »[3] . . فالتعميم فى تصوير الخلافة بصورة « القهر المستبد باسم الله » غريب عن المنهج العلمى فى دراسة التاريخ . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٤ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٢ من طبعة الأصل) .
(٣) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٦٤ من طبعة الأصل) .

أما الصورة العثمانية للخلافة ، والتى أتاحت لأعداء «الدولة الإسلامية» تشويه صورة الخلافة ، بإطلاق وتعميم ، فإن الإسلام السياسى حجة عليها وعلى سلاطينها ، وليست هى بالحجة على هذا الإسلام ! . . « **ولو أن المتأخرين من سلاطين آل عثمان أعطوا للخلافة شيئا من حقوقها ، وراعوا ما أمر الله به من وسائل استقامتها لما انفرط عقد هذه الممالك الإسلامية وأصبح كل قطعة منها تحت سلطة أجنبية تستبد عليها فى حكمها وتتصرف فى رقاب شعوبها وأموالهم كيف تشاء»** [1] .

لكن المرض لا يبرر الإعدام . . والفساد لا يستدعى اليأس من الإصلاح . . فإذا كانت الخلافة الإسلامية لا تعدو : «الدولة الإسلامية الجامعة» ، «فليس إصلاح شأنها ـ (إذا فسد) ـ وإعادتها إلى سيرتها المثلى ممن يغارون على مصلحة الشرق واتحاد شعوبه ببعيد»[2] ؟!

هذا عن الخلافة فى التاريخ . .

* * *

ولقد كانت الفكرة الجوهرية والمحورية لكتاب (الإسلام وأصول الحكم) هى دعوى أن الإسلام دين لا دولة ، ورسالة لا حكومة ، ويا بعدما بينه وبين السياسة وتنظيم المجتمعات !

وبعض الذين تصدوا لنقد هذا الكتاب بلغوا فى معاداة هذه الدعوى مبلغ « رد الفعل » ، حتى لقد بدت فى أقوالهم رائحة تصور الحكومة الإسلامية « حكومة دينية » تشبه تلك التى عرفتها أوروبا حاكمة « بالحق الألهى » . . . ذلك أنهم تحدثوا عن «وحدة» الدين والدولة ، مقابل دعوى « الفصل » بينهما ! . .

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٧ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٦٤ من طبعة الأصل) .

لكن هذا الموقع ـ موقع «رد الفعل» ، الغريب عن روح الإسلام وجوهره ـ لم يكن هو الموقع الفكرى للشيخ الخضر عندما نقض كتاب الشيخ على عبد الرازق . . . فهو قد تبنى موقف علماء الكلام المسلمين ، من مختلف تيارات فكر أهل السنة ، الذين قرروا أن «الخلافة ـ الإمامة ـ الدولة» ليست من أصول الدين ولا أركانه ولا عقائده ، وأنها من الفروع . . ومن ثم فلا حجة لمن يدعى «علمانية الإسلام» بسبب خلو القرآن من الآيات التى تنص على «الخلافة ـ الإمامة ـ الدولة» فمكان الفروع ليس بالضرورة هو القرآن الكريم . . . واستمراراً لهذا النهج الإسلامى العريق قال الشيخ الخضر : «**إن الخلافة ليست من نوع العقائد**[1] . . . **وبحثها يرجع إلى النظر فى حكم عملى لا فى عقيدة من عقائد الدين** . ومما يترتب على الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أن الأحكام العملية يكتفى فيها بالأدلة المفيدة ظنا راجحا ، وأما العقائد فإنها لاتقوم إلا على براهين قاطعة . . . **فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلى ، إذ ليست الخلافة زائدة على إمارة عامة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل** ، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالخفى الذى يحتاج إلى أن يأتى به قرآن صريح . . . فالقرآن لم يصرح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بثه فى تعاليمه من الأصول التى تبينها السنة ويرجع إليها الراسخون فى العلم عند الحاجة إلى الاستنباط ، ولأن فى الأمر بإطاعة أولى الأمر عبرة لأولى الألباب . . .»[2] ! فإذا استدل علماء الإسلام على وجوب

---

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول (ص ٣٣ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٧٤ ، ٧٥ من طبعة الأصل) .

«الخلافة ـ الإمامة ـ الدولة الإسلامية» بضرورتها ، لأن «ترك الناس فوضى لايجمعهم على الحق جامع ولايزعهم عن الباطل وازع ، يفضى إلى تبدد الجماعة ، وإضاعة الدين ، وانتهاك حرمة الأموال والنفوس والأعراض ، فإنهم ـ (بهذا الاستدلال) ـ إنما يطبقون قاعدة شرعية ، وهى قاعدة : «الضرر يزال» أو قاعدة : «مالا يتم الواجب المطلق إلا به ، وكان مقدورا ، فهو واجب»[1] .

ومن هذا الموقع الفكرى ، الذى يرى وجوب «الدولة الإسلامية» ـ **وليس أى دولة ـ دون أن تكون هذه الدولة عقيدة من عقائد الدين أو ركنا من أركانه** ـ أنكر الشيخ الخضر إسلامية الصورة التى صور بها الشيخ على عبد الرازق الخليفة المسلم ، ورفض ما قاله صاحب (الإسلام وأصول الحكم) عن طبيعة سلطات الخليفة فى الإسلام . . . لقد قال على عبد الرازق ، عن الخليفة : إن «ولايته عامة ومطلقة ، كولاية الله تعالى ورسوله الكريم» . . وعلق الخضر على هذه العبارة فقال : «إنها من مبالغاته التى تضع للخلافة فى نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة ، ولو كان المؤلف ـ (على عبد الرازق) ـ يمشى فى بحثه على صراط سوى لتحرى فيما ينطق به عن المسلمين أقوالهم المطابقة . وهم لم يقولوا إن ولاية الخليفة عامة ومطلقة كولاية الله ، **فإن الله يفعل ما يشاء فيمن يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ، والخليفة مقيد بقانون الشريعة ومسئول عن سائر أعماله** . وكذلك رسول الله ، ﷺ ، له خصائص لايحوم عليها الطير ولايبلغها مدى البصر ، منها أن تصرفاته نافذة ولاتتلقى إلا بالتسليم ، وتصرفات الخليفة قد تقابل بالمناقشة والنقض والإنكار . .»[2] .

---

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول (ص ٢٦ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٠ من طبعة الأصل) .

وفى صراحة وحسم يقرر الشيخ الخضر أن الأمة الإسلامية هى مصدر السلطات التى فوضت بعضا منها للخليفة والإمام ، فلا علاقة لطبيعة سلطاته بتلك التى زعمتها الكهانة والدولة الدينية للأباطرة والملوك الذين جعلوا سلطانهم مستمدا من الله . . . لقد زعموا نيابتهم عن الله . . بينما الخليفة الإسلامى نائب عن الأمة ووكيل عنها . . « ولم نعثر على كلمة ـ (فى فكر علماء الإسلام) ـ تنبئ ـ ولو بطريق التلويح ـ أن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله ، ، وقصارى ما يستنتج من كلماتهم عنها ومباحثهم فيها أن الله أوجب على الناس إقامة إمام ، وأن ولايته تنعقد إما بمبايعة أهل الحل والعقد أو بعهد من الخليفة قبله ، وأنه إذا سعى فى السياسة فسادا ، كان للأمة انتزاع زمام الأمر من يده ووضعه فى يد من هو أشد حزما وأقوم سبيلا . . »[1] .

فالإسلام يوجب «الدولة الإسلامية» ، التى تسوس الناس بشريعته ، وتحفظ بيضته . . وفى ذات الوقت ينكر مزاعم القائلين بسلطان إلهى لرأس هذه الدولة . . فلا هى « العلمانية » التى تفصل «الدين» عن «الدولة» ولا هى «الكهانة ـ والدولة الدينية ـ والحكم بالحق الإلهى ـ ونيابة الحاكم عن الله» . . وإنما هى «الدولة المدنية» الحاكمة والمحكومة بشريعة الإسلام . . وبعبارة الشيخ الخضر : «إن شارع الإسلام يقصد إلى أن يكون للمسلمين دولة ذات صبغة دينية[2] . . . ورياسة غير منفصلة عن الدين . . . وإمارة مرتبطة بالدين[3] . . . فالإسلام دين وشريعة وسياسة ، وعلى الدولة أن

(١) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٤ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ١٩٧ من طبعة الأصل) .
(٣) الباب الثانى من الكتاب الثالث (ص ٢٢١ من طبعة الأصل) .

تضع سياستها فى صبغة إسلامية[1] . . . لأن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام اجتماعى ، فهو بالنظر إلى أصول العقائد ، التى هى باب الإيمان به ، إنما يدعى إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، إذ لايمكن لبشر أن يدخل فى قلب بشر عقيدة إلا أن يقرنها بما يثبتها فى النفس من برهان أو إقناع . وأما الشرائع والنظم الاجتماعية ، فإن التجربة ، فى القديم والحديث ، دلت على أنها لاتقوم فى أمة ولا يطرد نفاذها إلا أن تكون شدة البأس بجانبها والسيوف من ورائها . فلابد للإسلام من دولة ذات شوكة لتقوم على إجراء هذه الشرائع والنظم وتحول بينها وبين قوم لايبصرون . . »[2] .

وإذا كانت دعوى صاحب (الإسلام وأصول الحكم) أن الرسول ، ﷺ ، كان «مبلغا » فقط ، لم يكلف «بالتنفيذ» ، هى دعوى متهافتة لم يقلها قبله قائل ، من الشرق أو الغرب ، من المسلمين أو من غيرهم ، فإن الشيخ الخضر يتحدث عن ولاية الرسول ، رافضا أن تقتصر على القلوب دون الأجسام - وهى دعوى على عبد الرازق - ويقول : إن « النظر يقضى بأن الولاية على القلوب لاتكفى فى صيانة الحقوق وحفظ النفوس والأموال والأعراض ، وأنه لابد من ولاية يكون شأنها تنفيذ قوانين المعاملات والعقوبات فيمن يطغى به الهوى أو يتخبطه الغضب وإن كان من المؤمنين . فولاية الرسول ، ﷺ ، كانت على القلوب ثم على الأجسام ، وكانت ولاية هداية وتدبير لصالح الحياة ، وكانت رياسة دينية وسياسية ، وكلاهما من عند الله ، ولا بعد بين السياسة والدين إلا فى نظر قوم لايكادون يفقهون حديثا[3] . . .

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الثالث (ص ٢٤٢ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الثانى من الكتاب الثانى (ص ١٤٣ من طبعة الأصل) .
(٣) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٦٧ ، ١٦٨ من طبعة الأصل) .

لقد كان الرسول الأعظم مظهر السلطة التشريعية ، ومصدر السلطة التنفيذية . فالحكمة تجرى على لسانه ، ودم النفوس الخبيثة يجرى على سنانه . يرسل الموعظة الحسنة تحت مثار النقع ، ويسن القانون العادل وهو يقاتل وحوشا غابها الرماح ، ولقد كان فى تشريعه الحكيم أو عزمه النافذ عبرة لأولى الألباب . .»[1] !

* * *

وإذا كان « الدين » وضعا إلهيا ، ثابتا . . . فإن «الصبغة الدينية» للدولة الإسلامية وسياستها لا تعنى ثبات نظم هذه الدولة وثبات قوانينها ، ولا تعنى « الإلهية » و « الثبات » لهذه النظم والقوانين جميعا . . . **فالثابت هو « المقاصد والفلسفات والغايات » وبعض قليل من الأحكام التى تعلقت بثوابت لا تتغير ولا تتطور بتغير الزمان والمكان** ـ أما ماعدا هذا القليل فهو متغير ومتطور يلعب فيه العقل المسلم والإبداع التشريعى للمسلمين الدور الأول والأعظم دونما قيد إلا الروح العامة لشريعة الإسلام والمصلحة المبتغاة للأمة الإسلامية . . . فلقد « أجمع المسلمون على أن إصلاح السياسة شطر من مقاصد الإسلام ـ (ولكن) ـ هل ادعوا ، مع هذا ، أن الإسلام رسم للسياسة خطة معينة ووضع لكل واقعة حكما مفصلا ؟! . . الحق أنهم لم يفعلوا ذلك ، بل ملأوا كتبهم ببيان أن الشريعة **فصلت بعض أحكام لا تختلف فيها أحوال البشر** ، ثم وضعت أصولا ليراعى تطبيقها على الوقائع حال الظروف الحافة بها ، ومن هذه الأصول قاعدة : «رعاية المصالح المرسلة» ، وقاعدة : « العادة محكمة » ، وقاعدة : « سد الذرائع» ، وقاعدة : « المشقة تجلب التيسير » ، وقاعدة :

(١) الباب الأول من الكتاب الثانى (ص ١١٢ من طبعة الأصل) .

«ارتكاب أخف الضررين» ، وقاعدة : « الضرر يزال »[1] . . .
ولقد عنيت الشريعة ، فى الأكثر ، بتفصيل مالا تختلف فيه مصالح الأمم ولايتغير حكمه بتغير الزمان والمكان ، وذلك ما يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات ، ثم جاءت إلى قسم المعاملات والسياسات فأتت على شيء قليل من تفاصيله ، وطوت سائره فى أصول عامة ثلاث :

إحداها : أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال الزمان وتطور الشعوب ، فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم فى منشئها وما يترتب عليها من أثر ، واستنبط لها حكما بقدر ما تسعه مقاصد الشريعة ومبادئها العليا .

ثانيها : أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد فى كل حين ، والنص على كل جزئية غير متيسر ، علاوة على أن تدوينها يستدعى أسفارا لا فائدة للناس فى كلفة حملها .

ثالثتها : أن الشريعة لاتريد أسر العقول وحرمانها من التمتع بلذة النظر والتسابق فى مجال الاجتهاد»[2] . .

ولذلك وجدنا فقهاء المسلمين يجتهدون ، كل من منظوره ، وعلى ضوء واقعة ، ووفق مقتضيات عصره ، يجتهدون فى «وضع» القوانين الإسلامية المسترشدة بروح الشريعة والمحكومة بمنطقها الإسلامى العام . . فهم « ينظرون إلى المصالح ويوازنون بينها وبين المفاسد . . كما ينظر إليها أصحاب القوانين الوضعية ، من حيث عظمها وصغرها ، ومن حيث ما يترتب عليها فى الخارج

(١) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٧٧ من طبعة الأصل) .
(٢) الباب الثانى من الكتاب الثانى (ص ١٥٤ ، ١٥٥ من طبعة الأصل) .

من آثار نافعة أو عواقب سيئة»[1] . . ثم يصوغون القوانين ، التى كونت تراثنا فى فقه المعاملات .

فالذين يتصورون أن «أسلمة القانون» فى الدولة الإسلامية ، يعنى إلزام الحاضر باجتهادات الماضى ، أو إلزام كل عالم الإسلام باجتهاد واحد ، لايفقهون هذا الجانب من سياسة الإسلام . . بل إن بلوغ عالم الإسلام فى التقارب والتضامن والاتحاد درجة إقامة الخلافة الواحدة ، أو الحكومة الواحدة لايعنى وحدة النظم والقوانين إذا ما اختلف الواقع فى إطار عالم الإسلام . . ذلك «أن أخذ الأمم الإسلامية بحكومة واحدة لايقتضى توحيد قانونها السياسى أو القضائى ، بل يوكل أمر كل شعب إلى أهل الحل والعقد منه ، فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحه ، ولايقطعون أمرا حتى يشهدهم من أوتوا العلم بأصول الشريعة لئلا يخرجوا عن حدودها ومقاصدها . . . فالتشريع الإسلامى قائم على رعاية المصالح ، وما هى إلا المصالح التى توضع فى ميزانه المستقيم ، وهذا الميزان المستقيم لايبخس شعبا من الشعوب مصلحته التى يشهد بها العقل السليم ، ولايفصّل حكما واحدا يجريه على كل شعب وفى كل زمان ، إلا إذا لم تختلف فيه مصالح الشعوب ، فإن اختلفت اختلافا يعقله العالمون فلكل شعب حكم وسياسة ، وذلك تقدير العزيز العليم»[2] . .

فالدولة الإسلامية : دولة دستورية . . ورأسها : حاكم دستورى . . وأمتها : هى مصدر السلطات . . وقانونها إبداع وثمرة لعبقرية فقهائها ، يصوغون أغلبه بالاجتهاد المحكوم بروح الشريعة ومصلحة

---

(١) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ٢٠١ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٧٩ ، ١٨٠ من طبعة الأصل) .

الأمة المرتبطة بظروف الزمان ومقتضيات المكان . . . وهى ، فى ظل الخلافة والحكومة الواحدة ، أشبه بعصبة الأمم الإسلامية وجامعة الدول الإسلامية منها بالدولة الواحدة التى يسود فيها القانون الواحد والنظام الواحد فى واقع متغاير رغم وحدة الإسلام !

وإذا كان هذا هو حال «الإسلام السياسى» - أى البعد السياسى . . والسياسة الشرعية للإسلام - وإذا كانت تلك هى قاعدة «سياسة الإسلام» . . فهل بنا من حاجة «لعلمانية» الحضارة الغربية ، نتنكر باستعارتها لطبيعة إسلامنا ؟! . . وألا يرعوى أولئك الذين يزيفون تاريخنا السياسى وفكرنا الإسلامى السياسى ، لا لشىء إلا لافتعال التماثل بينه وبين تاريخ الكهانة الكنسية فى أوروبا العصور المظلمة والوسطى ، بل ويزيفون صورة الإسلام ، بجعله «علمانية» أو «كهانة» . . لا لشىء إلا ليبرروا استعارتهم « للعلمانية » الغربية . . فهم يستوردون «مشكلة» ليستوردوا لها «الحلول» ؟! . .

هكذا نظر الشيخ الخضر إلى القضية المحورية والجوهرية فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) . . وحدد ، حيالها ، رؤيته لموقف الإسلام ، فجاء كتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) البرهان الإسلامى على فساد تأويلات على عبد الرازق ، تلك التى حاولت « علمنة الإسلام» [1] . .

(١) لبيان دور الدكتور طه حسين فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) انظر الفصل الذى كتبناه عن « علمنة الإسلام والعمران » ، بكتابنا (الإسلام بين التنوير والتزوير) طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٩٥ م .
أما نص كتاب الشيخ الخضر - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) فلقد حققناه ونشرناه - مع رأى على عبد الرازق - فى كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٨٩ .

الفهرس


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

إلى القارئ العزيز . .

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني ، يستبدل العقل بالدين ، ويقيم قطيعة مع التراث . .

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي ، لأن الله والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع للمسلم تنويرا إسلاميا متميزا .

ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للقراء ، تصدر هذه السلسلة ، التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر :

- د . محمد عمارة
- المستشار طارق البشري .
- د . حسن الشافعي
- د . محمد سليم العوا .
- ا . فهمي هويدي
- د . جمال الدين عطية .
- د . سيد دسوقي
- د . كمال الدين إمام .

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين . .

إنه مشروع طموح ، لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر



